State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

إدارة التوثيق والمعلومات	
الفصل التشريعي	١٤
دور الإنعقاد	٢
رقم الوثيقة	٢٧٧

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحيـــة طيبـة وبعـــد ،،،

أتقـدم بـالاقتراح بقـانون المرفـق بشـأن زيـادة مرتبـات مـوظفي الدولـة والمتقاعـدين بنسـبة (٢٥%) ، مشـفوعاً بمذكرتـه الإيضـاحية ، برجـاء التفضـل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحيـــة ،،

مقدم الاقـتراح

عسكر عويـد العنزي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

١٠/١٢/٢٠١٧

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقتراح بقانون
بشأن زيادة مرتبات
موظفي الدولة والمتقاعدين بنسبة (٢٥٪)

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية، وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يزاد المرتب الأساسي لجميع العاملين بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بنسبة (٢٥%) كما تزاد معاشات المتقاعدين والمستحقين عنهم بذات النسبة.

(مادة ثانية)

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

(مادة ثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتـــراح بقانـــــون
بشأن زيادة مرتبات موظفي الدولة والمتقاعدين بنسبة (٢٥٪)

يعاني أهالي الكويت حالياً من الارتفاع المستمر في أسعار المواد والخدمات والسلع الضرورية نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية التي تجتاح العالم بين الحين و الاخر مما أدى لارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً مما كان له الأثر السلبي على زيادة الأعباء المالية للأسر بالكويت وعلى نحو خاص العاملين منهم بالهيئات التابعة للدولة والذين تنحصر دخولهم فيما يتقاضونه من مرتبات أو مكافآت من عملهم بها.

كما يستوى في ذلك المدنيون والعسكريون وأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم.

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق بغرض زيادة المرتبات الأساسية لجميع العاملين بالدولة ، وكذلك معاشات المتقاعدين والمستحقين عنهم بنسبة (٢٥%) ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون. وذلك بهدف معالجة ما يعانيه ويواجهه العاملون بالدولة من ضغوط اقتصادية أثرت على مستواهم المعيشي .